

أدنوك تبرم صفقة ضخمة لتطوير شبكة أنابيب الغاز في أبوظبي

تحالف دولي يستحوذ على حصة في المشروع بقيمة 20.7 مليار دولار



وضعت شركة بترول أبوظبي (أدنوك) قدما أخرى في طريق جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى أصول البنية التحتية لمشاريعها بإبرامها صفقة ضخمة مع تحالف دولي هي الأكبر منذ بداية 2020، يتوقع أن تعزز استراتيجيتها للنمو الذكي وترسخ مكانة الإمارات وجهة مفضلة لاستقطاب رؤوس الأموال المباشرة في المنطقة.

أبوظبي - أنهى تحالف يضم عددا من أكبر صناديق الاستثمار العالمية الثلاثاء إتمام شراء حصة في شبكة أنابيب غاز شركة بترول أبوظبي (أدنوك)، في أكبر صفقة استحواذ في مجال مشروعات البنية التحتية في العالم خلال العام الحالي.

واعتبر محللون أن انضمام التحالف الدولي، الذي يضم 6 صناديق استثمار عالمية إلى مشروع أدنوك، والبالغ قيمته نحو 20.7 مليار دولار يعد من الخطوات النادرة في المنطقة وتكشف حجم الثقة بقطاع الطاقة الإماراتي.

ويشكل قرار أدنوك الدخول في شراكات استراتيجية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية نقطة فارقة في سياسات الانفتاح التي بدأتها الشركة في عام 2017.

ونقلت وكالة أنباء الإمارات عن الشركة المملوكة لحكومة أبوظبي قولها في بيان إنها "وقعت اتفاقا مع كونسورتيوم من المستثمرين في البنية التحتية سيستثمر في أصول خطوط أنابيب غاز تابعة لها".

سلطان الجابر
الشراكة تؤكد اهتمام المستثمرين الأجانب بأصول أدنوك

ونذرت أدنوك أن الاتفاق الذي أبرم مع غلوبال إنفرستراكشر بارتنرز وبروكفيل لإدارة الأصول وصندوق الثروة السيادي السنغافوري (جي.آي.سي) وصندوق معاشات التقاعد لمعلمي أونتاريو (وان-إتش) للاستثمار والأوراق المالية ومجموعة سنام الإيطالية سيدر استثمار اجنبي مباشر بقيمة 10.1 مليار دولار.

وسيستحوذ المستثمرون على حصة 49 في المئة في أصول أدنوك لأنابيب الغاز، وهي شركة تابعة لأدنوك تأسست حديثا مع حقوق تاجير 38 خط أنابيب بطول إجمالي 982.3 كلم مع احتفاظ الشركة الإماراتية بحصة الأغلبية المتبقية البالغة 51 في المئة.

تجسيد المستقبل على أرض الواقع

وتسهم الاتفاقيات في دعم أهداف أبوظبي الطموحة في قطاع الغاز وتتيح للمستثمرين فرصة فريدة للاستثمار في أصول متميزة للبنية التحتية للطاقة منخفضة المخاطر والتي تحقق لهم تدفقات نقدية مستقرة وطويلة الأجل من واحدة من أهم شركات الطاقة في العالم على صعيد التصنيف الائتماني.

وكانت وكالة فيتش قد منحت أدنوك تصنيفا ائتمانيا مستقلا من الدرجة أي.أي بلس وتصنيف من الدرجة أي.أي بالنسبة للقدرة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

ويعد هذان التصنيفان حاليا أعلى تصنيفات ائتمانية تمنحها وكالة فيتش لشركة نطق وغاز على مستوى العالم.

وجوانب أعمالها في قطاع النفط والغاز، مع تعزيز الإدارة الاستباقية لحفظه الأصول ورأس المال.

وأطلقت خلال الأعوام الماضية عددا من مبادرات زيادة القيمة، بما في ذلك بدء تعامل أدنوك مع أسواق المال، وإصدار سندات شركة خط أنابيب أبوظبي للنفط الخام (أدنوك) والانتساب العام على أسهم أدنوك للتوزيع، والشراكة الاستراتيجية التجارية بين أدنوك للحفر وبيكر هيوز، وبين أدنوك للتكرير وإيني.أو.أم.في.

وتعكس هذه الاستثمارات غير المسبوقة في المنطقة جودة أصول أنابيب نقل وتوزيع النفط التابعة لأدنوك، ونهجها المبتكر في هيكلة فرص الاستثمارات بما يسهم في زيادة القيمة لشركائها والمستثمرين.

مؤسسات استثمارية عالمية ومحلية رائدة رؤوس أموال على المدى البعيد في أصول البنية التحتية الرئيسية لشركة نطق إماراتية.

الاتفاق المبرم مع 6 مؤسسات استثمار عالمية سيدر استثمارا أجنبيا مباشرة أدنوك بقيمة 10.1 مليار دولار

وعلى مدى الأعوام الثلاثة الماضية، عملت أدنوك على توسيع نموذج شراكاتها الاستراتيجية وإيجاد فرص استثمارية جديدة في مختلف مجالات

الاتفاقية تتيح للاستثمار في مجموعة استراتيجية من أنابيب نقل الغاز التي تمثل حلقة وصل مهمة بين إمدادات الغاز منخفضة التكلفة والطلب القوي عليها داخل الإمارات.

وتنفرد أدنوك في استقطاب المستثمرين العالميين إلى بنية الطاقة التحتية في الشرق الأوسط، التي لم تشهد سابقا سوى صفقة استثمار واحدة في شبكة أنابيب النفط التابعة لأدنوك.

وكانت أدنوك قد أبرمت في العام الماضي أول استثمار في بنية الطاقة التحتية في الشرق الأوسط، حين استثمرت شركتنا بلاك روك وكي.كي.آر 4 مليارات دولار في أصول شبكات أنابيب أدنوك لنقل وتوزيع النفط في الإمارات. ويشكل الهيكل الاستثماري التاجيري المبتكر الأول من نوعه، الذي توظف فيه

وقال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لغلوبال إنفرستراكشر بارتنرز أديبايو أوجونليس، "تعد شبكة أنابيب الغاز التي تمتلكها أدنوك جزءا رئيسيا من البنية التحتية الأساسية في الإمارات، وتتيح لنا هذه الاتفاقية فرصة فريدة للاستثمار في أحد الأصول المهمة وذات الجودة العالية".

وأضاف أن "الاتفاقية تمكننا في نفس الوقت من دعم جهود أدنوك لتنفيذ استراتيجيتها المتكاملة للنمو الذكي". أما الرئيس التنفيذي لشركة بروكفيل لإدارة الأصول بروس فلات فاكد

الليرة اللبنانية تنحدر إلى مستويات قياسية

الثلاثاء، ضمن المخطط لكن يبدو أن الأمور بدأت تخرج عن السيطرة.

وقالت شركات الصرافة الإثنين الماضي، إن السعر المنخفض سيكون متاحا فقط للمتعاملين، الذين لديهم احتياجات محددة وموثقة مثل دفع القروض المقومة بالدولار وتذاكر الطائرات ورسوم المدارس في الخارج ورواتب العاملين الأجانب.

وأكد معاملان الثلاثاء، لوكالة رويترز أنهما اشترى الدولار مقابل 6 آلاف ليرة، وقال أحدهما إنه يبيع العملة الأميركية مقابل 6200 ليرة، بينما قال الثاني إنه لا يبيع. ويقارن هذا السعر بسعر شراء للدولار الذي بلغ حوالي خمسة آلاف ليرة قبل أسبوع.

6200
ليرة سعر صرف الدولار في سوق العملة اللبنانية الثلاثاء، وهو أكبر تراجع تاريخي لها

وقال هاني بحصلي رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية إنه "يكاد يكون من المستحيل" تدبير الدولار بأي ثمن وإن نظام تخصيص الدولارات لمستوردي المواد الغذائية ناجح بالكاد.

وأكد في تصريحات لرويتزر أن سعر الدولار بلغ 6000 و6200 ليرة للبيع والشراء الثلاثاء.

وتظل الليرة مربوطة بالدولار عند 1507.5، لكن سعر الصرف متاح لواردات القمح والأدوية والوقود فحسب.

بيروت - أعطت تحركات السلطات النقدية اللبنانية لكبح انهيار الليرة خلال الفترة القليلة الماضية، نتائج على عكس مما كان متوقعا، وهو ما يندرج بدخول البلاد التي تعاني منذ سنوات من الفساد والبيروقراطية في نفق قد لا تخرج منه.

وسجلت العملة المحلية الثلاثاء، تراجعا إلى مستويات منخفضة، هو الأكبر في تاريخها، إذ جرى تداولها فوق مستوى ستة آلاف مقابل الدولار في السوق الموازية بحسب تعاملين في السوق، في الوقت الذي أدت فيه أزمة الدولار الحادة إلى زيادة تاكل قيمة العملة الوطنية.

وقال الرئيس ميشال عون في وقت سابق الشهر الجاري إن "مصرف لبنان المركزي سيبدأ في استخدام احتياطات محدودة من الدولار لدعم الليرة" بعد أن أثار الانخفاض الحاد احتجاجات عامة جديدة.

وفقدت الليرة حوالي 75 في المئة من قيمتها منذ أكتوبر الماضي، عندما انزلق لبنان إلى أزمة أدت إلى فقدان الوظائف وارتفاع الأسعار مع فرض قيود على رؤوس الأموال مما جعل من الصعب على اللبنانيين الحصول على مدخراتهم من العملات الصعبة.

ومع وجود مصادر قليلة لتدفقات الدولار الجديدة، سعى المركزي إلى تثبيت سعر الدولار في دور الصرافة من خلال تحديد سعر موحد لها كل يوم مع توقيع عقوبات قانونية للتجار الذين يبيعون بأعلى من هذا السعر.

وجرى تحديد تحرك سعر الدولار في السوق الرسمية ما بين 3850 و3900

قروض عاجلة من دون فوائد للشركات العمانية

وما سببته أزمة فيروس كورونا من آثار على الاقتصاد.

وبينما لجأت دول خليجية أخرى إلى الديون لملاء خزائنها، تجنبت مسقط اللجوء إلى أسواق الدين الدولية بعد ارتفاع تكاليف الاقتراض في الأشهر الماضية.

وتبلغ السندات القائمة المستحقة على عُمان ما يزيد عن 20 مليار دولار والسلطنة حاصلة على تصنيف عالي المخاطر من وكالات ائتمان رئيسية.

لكن الأرقام الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في عُمان تشير إلى أن التخفيضات الحادة في الإنفاق العام أدت إلى فائض قدره 134.2 مليون ريال (349.48 مليون دولار) في الفترة من يناير إلى أبريل الماضيين، من عجز قدره 133.2 مليون ريال قبل عام.



بداية عودة الحياة للاقتصاد

وأعلن سلطان عُمان هيثم بن طارق عن برنامج طارئ لمساعدة القطاع الخاص يتضمن قروضا بلا فوائد للشركات الأكثر تأثرا بجائحة فيروس كورونا وخصوصا الصغيرة ومتوسطة الحجم، في الوقت الذي استبدأ فيه الحكومة تخفيف قيود الإغلاق لإعادة الاقتصاد إلى النشاط.

مسقط - أصدر سلطان عُمان هيثم بن طارق الثلاثاء، أوامره للجهات المختصة في البلاد، لتقديم قروض مصرفية بلا فوائد، للفئات المتضررة من تفشي جائحة كورونا محليا، في خطوة تحفيزية للشركات المتضررة من فترة الإغلاق بسبب الوباء.

وأوردت وكالة الأنباء العمانية الرسمية أن قرار القروض بفائدة صفرية، يأتي "في إطار الاهتمام السامي بتدابير جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي في السلطنة".

349.48
مليون دولار حجم الفائض المالي في الميزانية خلال الثلث الأول من هذا العام بسبب خفض الإنفاق

وسيستفيد من الأمر رواد ورائدات الأعمال وخاصة الحاصلين على بطاقة ريادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص.

كما تشمل الاستفادة، الحاصلين على قروض بنك التنمية العماني، وصندوق الرفد وفق الضوابط والإجراءات المحددة من قبل اللجنة العليا. وجاءت الخطوة مترامنة مع قرار حكومي يضمن إعادة فتح المراكز التجارية وبعض الأنشطة التجارية